المستقبل مع محاكمة "شهود الزور" وليس إلغاء المحكمة ..والرئيس لا يمانع من طرحه على المجلس العدلي.. شرط التوافق

اتصال الأسد بسليمان وزيارة الحريري لنيويورك.. ينشّطان «التسوية الكبرى»

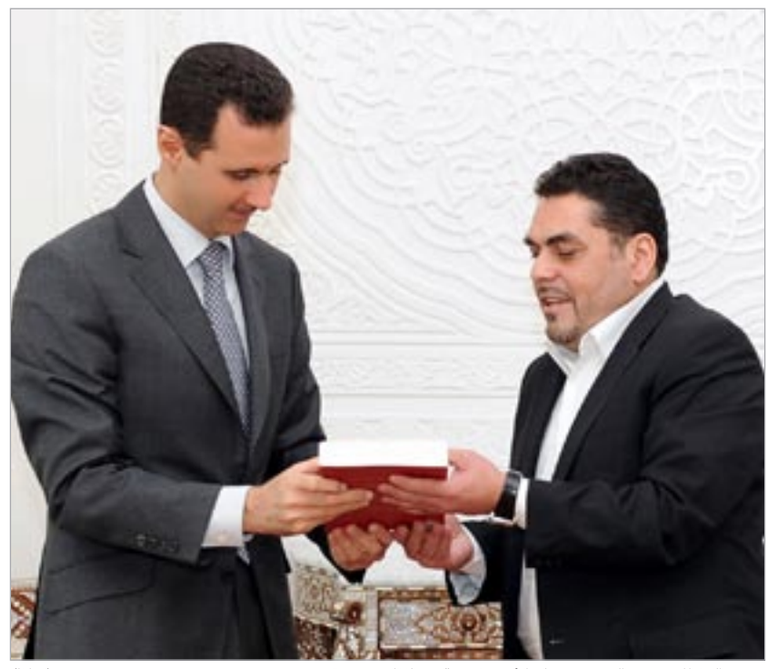

سمير القنطار يهدي الرئيس بشار الأسد نسخة من كتابه «قصتي» (سانا)

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا السفير السوري علي عبدالكريم (محمود الطويل)

القنطار يهدي الأسد نسخة من كتابه «قصتي»

بيروت ـ عمر حبنجر

يؤمل ان تأتي الايام القليلة المقبلة بجديد على صعيد المسعى السعودي ـ السوري، ومنشأ هذا الامل اتصال المعايدة بالميلاد الذي تلقاه الرئيس ميشال سليمان من الرئيس بشار الاسد، وحديثه عن نضوج «التسوية الكبرى» ولقاء رئيس الوزراء سعد الحريري خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في نيويورك للاطمئنان على صحته.

هذه المؤشرات اشبه بجرعة منشطة للمساعي التي تباطأت، منذ دخول الملك عبدالله الى المستشفى في الولايات المتحدة، وستظهر فعالية هذه الجرعة خلال هذا الاسبوع اي قبل رأس السنة، الذي يصادف الجمعة المقبل، ان لم يكن على صعيد الحلول المرتبطة عمليا بعناصر دولية واقليمية، وبالذات اميركية وايرانية، فعلى صعيد ترسيخ الاستقرار الراهن، بما يدعم مرحلة ما بعد صدور القرار الاتهامي، حيث شبه مصدر ديبلوماسي لـ «الأنباء» وضع لبنان، انذاك بالطائرة حين تواجه مطبات هوائية، مما يتطلب الصيانة الاستباقية الشديدة، لمواجهة مثل هذه المطبات.

الفوضى تتيح الفرص أحيانا

ويتوقف المصدر امام حسابات دمشق، ومدى تكيفها مع المعطيات الدولية والتوازنات الاقليمية، التي ستتعاظم ضغوطها على حزب الله، بعد جولة المفاوضات النووية الايرانية ـ الغربية العقيمة المنتظرة مطلع الشهر المقبل (يناير) على امل الاسهام في فتح ثغرة في جدار الحل اللبناني المسدود، اقله تمكين مجلس الوزراء من معالجة امور الناس بعيدا عن الملفات المستعصية، وفي طليعها ملف «شهود الزور».

الرئيس اللبناني ميشال سليمان جدد القول امس ان التصويت في مجلس الوزراء لن يتم الا في حالة «الابواب المقفلة».

وقال لصحيفة «السفير» ان التصويت في مجلس الوزراء هو اسهل الخيارات على المستوى الشخصي لكنه الاكثر كلفة على صعيد الوطن.

ونبه الرئيس سليمان الى عدم جواز تجاهل المناخ السائد في البلد، والذي يجعل من اي انقسام او فرز يتخذ طابعا مذهبيا.

دمشق ـ هدى العبود

استقبل الرئيس السوري بشار الأسد أمس الأسير اللبناني المحرر من السجون الإسرائيلية سمير القنطار.

ونقل بيان رئاسي سوري انه «جرى خلال اللقاء استعراض آخر تطورات الأوضاع في لبنان ودور المقاومة في حمايته من المخاطر التي تهدد أمنه واستقراره حيث تم التأكيد على أهمية الفكر المقاوم كأساس لاستعادة الحقوق العربية».

من جانبه، قدم الأسير القنطار للرئيس الأسد نسخة من كتاب «قصتي» الذي «يروي تجربة عميد الأسرى خلال اعتقاله في سجون الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من 30 عاما وكيف أن الفكر المقاوم والانتصارات التي حققتها المقاومة ضد إسرائيل كانت المعين لصموده خلال العقود الـ 3 في وجه ما تعرض له من تعذيب على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي».

وشدد رئيس الجمهورية علي انه لا مشكلة لديه في احالة ملف شهود الزور الى المجلس العدلي، لكن من المهم ان يحظى اي قرار بالتوافق لان صدوره تحت وطأة الانقسام سيؤدي الى عكس المرتجى.

وقال الرئيس سليمان انه ينظر بتفاؤل الى السنة الجديدة، وان تفاؤله هذا ليس نظريا، بل مبني على معطيات يملكها، متوقعا نضوج التسوية الكبرى في مطلع السنة الجديدة.

أنا أدرى بالمعطيات

وتوجه سليمان الى منتقديه بالقول يجب ان يدرك المزايدون عليه في الدستور والتصويت «انني ادرى منهم بالمعطيات والوقائع الموجودة في الداخل والخارج وبما يجري على صعيد المسعى السوري ـ السعودي الذي وضع حجر اساسه خلال القمة الثلاثية في قصر بعبدا «الملك عبدالله، الرئيس الاسد والرئيس سليمان».

واذا صحت هذه المعطيات فان المصادر تتوقع ان يتم على حساب بعض حلفاء دمشق، وليس من حسابها وهو ما يفسح ايضا في المجال للرئيس ميشال سليمان، كي يضع المخرج المناسب، او حتى الممكن من اجل تسيير شؤون المواطنين، فالفوضى تتيح الفرص احيانا.

المصدر تحدث لـ «الأنباء» عن ثمن مفترض، لكنه لم يتحدث عن مقداره وعن مصدره بالتحديد، وهو لم يستبعد فرضية استمرار الجمود وتواصل الدوران في الحلقة المفرغة، بيد انه رأى ان الوقت لا يعمل لمصلحة المعارضة، خصوصا وقت القرار الاتهامي، الذي بقدر ما يتأخر في رأيه، بقدر ما تتضاءل سطوة المعارضة بشتى اطرافها وبالتالي سيطرتها على الحياة السياسية في لبنان.

في غضون ذلك، عاد الى بيروت امس السفير السعودي علي عواض عسيري بعد ان أمضى بضعة أيام في بلاده، ويراهن على مشاورات يجريها محليا تخدم المساعي المرشحة للتحرك بين بلاده وسورية من أجل لبنان.

باقري التقى الخليلين في دمشق

وفي سياق متصل، كشف النقاب عن لقاء عقد في دمشق بين مساعد الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي باقري والمعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين خليل والمعاون السياسي للرئيس نبيه بري النائب علي حسن خليل، الذي كان اعلن ان الحديث عن ايجابيات يبنى على معطيات وان هناك تقدما في النقاش غير المباشر بين اللبنانيين والنقاش المباشر بين السعودية وسورية حول لبنان.

الـ «س ـ س» أتى ثماره

من جانبه، الوزير محمد رحال (المستقبل) قال ان المسعى السعودي ـ السوري أتى ثماره، بمراحل كثيرة ومن أهمها ابقاؤه رد فعل فريق 8 آذار تحت الخط الأحمر، وغيره من السيناريوهات التي سمعنا بها عبر شاشات التلفزة والصحف والمحافظة على السلم الأهلي وعدم توتير الأوضاع أمنيا، وهذا من أهم نتائج المسعى السعودي ـ السوري.

وقال ردا على سؤال لـ «صوت لبنان» حول جلسات مجلس الوزراء المعطلة، ان رئيس الحكومة يتولى التحضير لجلسة مجلس الوزراء بالتشاور مع رئيس الجمهورية، انطلاقا من كون الخلاف السياسي يجب ألا يعوق مجلس الوزراء عن اقرار المسائل الحياتية لأربعة ملايين لبناني.

وتوقع رحال هذه الجلسة مطلع الشهر المقبل، معتبرا ان من المعيب الا يجتمع مجلس الوزراء.

وحول ملف شهود الزور قال ان هذا الملف حينما طرح في مجلس الوزراء على شكل سؤال من الوزير حسين الحاج حسن (حزب الله) كلف المجلس وزير العدل ابراهيم نجار بوضع مطالعة قانونية حوله، وقد أجاب وزير العدل لكنهم لم يقبلوا بجوابه، وطلبوا تحويل الملف الى المجلس العدلي، وحصلت المشكلة وقال نحن مع محاكمة شهود الزور لكن لسنا مع انهاء المحكمة الدولية، وان ما حصل هو نسف لاتفاق الدوحة ولمؤتمر الحوار وللبيان الوزاري للحكومة.

النائب انطوان زهرة عضو كتلة القوات اللبنانية اتهم العماد ميشال عون بالاسهام الكامل في الانقلاب على مؤسسات الدولة عبر تعطيل جلسات مجلس الوزراء وقال في تصريح له امس ان التعرض لهذه المؤسسات لا يخدم مصلحة أحد.

سورية تشكك في نزاهة المحكمة

بالنسبة للمحكمة الدولية كان لافتا موقف سوري عبّرت عنه مستشارة الرئاسة السورية بثينة شعبان عبر حديث لجريدة «الرياض» السعودية قالت فيه: لو كانت المحكمة الدولية نزيهة وعادلة لما اعترض احد عليها، لكن مسارها الى اليوم ينبئ بأنها مسيسة، وبأنها تقع ضمن أدوات المخطط الهادف الى شرذمة العرب وضرب مواقع اتهامهم.

وقالت ان العلاقة السورية ـ السعودية مهمة لكلا البلدين، ولبنان من ضمن البلدان الذي تؤثر العلاقة عليه، واعتبرت ان الرئيس الأسد أعلن ان اي تهمة توجه لأي جهة يجب ان تكون مدعومة بالدليل القاطع وإلا فلن يقبل اي فريق بالاتهام، وقالت اتهموا سورية عام 2005 واليوم يتحدثون عن اتهام حزب الله وغدا قد يتهمون فريقا ثالثا ورابعا.

في هذا الوقت، ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية ان المدعي العام الدولي دانيال بلمار توصل الى أدلة قوية وقاطعة لكن لا أحد يعلم بموعد صدور قراره الاتهامي سواء.

التعيينات الديبلوماسية على نار حامية لسد شغور 45 منصباً

بيروت ـ محمد حرفوش

التعيينات الديبلوماسية في لبنان ملف عالق بين الشلل الحكومي والتوافق السياسي، والخلاف حولها وتعيينات تحكمها المحاصصة، في وقت يؤكد وزير الخارجية علي الشامي ان الوزارة باشرت بتحضير التشكيلات لسد الشغور الذي يطول 45 مركزا ديبلوماسيا.

ففي كواليس وأروقة وزارة الخارجية والمغتربين تبدو الحركة مغايرة لما هو عليه الوضع الحكومي، حيث بدأ العد العكسي للتشكيلات الديبلوماسية والترفيعات من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية، ومنها الى الأولى، لملء الشواغر في الفئات الثلاث هذه.

وفي قراءة تفصيلية للشغور على مستوى الديبلوماسيين، فإن السلك الذي يتألف من سفراء ومستشارين وسكرتيرين أو ما كان يُعرف بالملحقين الاغترابيين، فضلا عن القناصل والقناصل العامين، تبدو فيه صورة الشغور حاليا على الشكل التالي:

في مراكز الفئة الأولى يشغر حاليا مركز 16 سفيرا أبرزهم السفراء في: أبوظبي، المغرب، تركيا، الجزائر، قبرص، بولونيا، بلغراد، البرازيل، الصين، موسكو، الأوروغواي، تشيلي وغيرها.يضاف اليهم مطلع العام 2011 شغور مراكز 10 سفراء أبرزهم في روما، البحرين، كولومبيا، ويتم حاليا ملء مراكز هؤلاء السفراء بآخرين بالوكالة، لكنهم يتمتعون بالصلاحية نفسها للسفير الأصيل.هذا على مستوى السفراء، أما على مستوى القناصل والقناصل العامين، فعدد المراكز الشاغرة حالية: 6 قناصل عامين، يقوم بمهامهم آخرون بالوكالة.وإذا كان ملف التشكيلات الديبلوماسية الأساسية جاهزا، ولا خلاف سياسيا عليه، الا ان العقدة الأساسية تكمن في الترفيعات وأبرزها من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية، أي ما يُعرف بالملحقين الذين يجب ان يتموا الثمانية أعوام في الفئة التي هم فيها، والترفيع يجري عادة وفقا للمحاصصة الطائفية، أي ان أيا من المؤهلين لا يمكن ترفيعه الا حين يشغر موقع طائفته، وفي حال تعذر إيجاد من ينتمي لطائفة معينة، يتم التعيين من خارج الملاك.العائق الأساسي أمام التوافق على الترفيعات، يكمن في التمايز بين من يقول باحتساب السنوات الخمس التي أمضاها البعض في وزارة المغتربين وقرار مجلس شورى الدولة الذي لا يحتسب السنوات الخمس هذه.

«انتفاضة سليمان»: رسالة سياسية إلى من يهمه الأمر

بيروت: اختار الرئيس ميشال سليمان مكانا وزمانا مميزين للخروج عن صمته السياسي والرد على منتقديه ازاء موقفه من الازمة الراهنة وطريقة ادارته للأمور، اختار رئيس الجمهورية بكركي وصبيحة عيد الميلاد ليعلن، والى جانبه البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير وبلغة واثقة وحازمة بعد طمأنته اللبنانيين بان المشاكل السياسية سائرة في اتجاه الحل، وان الموضوع متجه نحو توافق وطني: «مصلحة البلد مسؤول عنها رئيس الجمهورية ولا أحد يحدد للرئيس أي ساعة يصوت أو لا يصوت، فالدستور يشدد على الوفاق وهذه هي روحيته، ورئيس الجمهورية يستكمل المعطيات اللازمة، ويقيم الوضع ويعرف متى ينتظر الوفاق ومتى يذهب الى التصويت، طبعا لا نستطيع تقييد رئيس الجمهورية بصلاحياته، فكل هذا من صلاحياته وعندما يجد الوفاق متاحا لا يذهب الى التصويت».

نادرا ما خرج الرئيس سليمان عن صمته وهدوئه الى الكلام والحدة، وهو فعل ذلك بعدما طالته بشكل مباشر تداعيات أزمة المحكمة الدولية وردا على حملات وصلت الى حد تحميله مسؤولية تعطيل مجلس الوزراء بسبب احجامه عن بت مسألة شهود الزور بإحالتها الى التصويت، وكان سبق ذلك تعطل وتوقف جلسات الحوار الوطني في قصر بعبدا للسبب نفسه الذي أدى الى توقف جلسات مجلس الوزراء، وازاء هذا الوضع المتمادي شعر الرئيس سليمان بانه محاصر بوضع جديد وان هناك من يتهمه بالخروج عن توافقيته والانحياز الى رئيس الحكومة سعد الحريري وفريقه، وان هناك من يملي عليه مواقف وطريقة تصرف على طاولة مجلس الوزراء في تدخل مباشر في صلاحياته الرئاسية أو ما تبقى منها، والتي تندرج تحت عنوان حفظ الوحدة والاستقرار وادارة عملية التوافق الوطني.

ظاهريا، يبدو كلام الرئيس سليمان ردا مباشرا على المواقف الأخيرة للعماد ميشال عون، ولكنه في العمق هو رسالة سياسية لكل من يهمه الأمر، وخصوصا الى الثنائي الشيعي «الرئيس نبيه بري وحزب الله» الذي وضع موضوع شهود الزور على رأس الأولويات وربط به الوضع الحكومي والسياسي برمته، وتنطوي هذه الرسالة التي تعبر عن حالة تذمر وضيق سياسي، على معان وأبعاد سياسية عدة، بينها ان الرئيس سليمان لا يجاري عملية دفع الأمور الى التصعيد ويعتبر ان ذلك ليس من مصلحة أي جهة تقوم به، وان الرئيس سليمان الذي يرفض المزايدة والابتزاز يستند في موقفه من موضوع شهود الزور الى تفهم سوري لهذا الموقف ويستظل بسقف المبادرة السورية ـ السعودية التي تحتاج الى مسار تفاهم وحوار لا الى مسار تصعيد ومواجهة.

يقول مصدر سياسي قريب من قصر بعبدا: «عندما كانت موجة القلق والشكوك تجتاح نفوس وعقول الكثيرين، كان الرئيس ميشال سليمان مطمئنا وواثقا من نتائج المسعى السوري ـ السعودي ومساره المتجه الى الحل، وعندما كان الجميع تقريبا في لبنان منهمكين بتقاذف كرة الاتهامات والمسؤوليات، كان الرئيس سليمان منصبا في جهوده على منع الإخلال بالثوابت والأساسيات: الوحدة الوطنية، الاستقرار السياسي والأمني، التوازن الوطني والطائفي، ومن هذا المنطلق كان موقفه الحازم والعادل في موضوع شهود الزور فأفسح في المجال أولا أمام حصول توافق سياسي حول الموضوع وايجاد صيغة لمعالجته مقترحا تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، ولما لم يحصل هذا التوافق لم يجار رئيس الجمهورية الدعوات الملحة الى التصويت، وفي كل مرة يصل الأمر الى حافة التصويت، كان الرئيس سليمان يمتنع عن وضع الأمور في هذا الاتجاه لعلمه الأكيد بالأضرار الكبيرة والنتائج السلبية التي ستترتب على أي انقسام حكومي سينسحب انقساما في البلد على كل المستويات، وعلى أي أزمة حكم ستفضي سريعا الى فراغ يصعب ملؤه، والى فوضى يصعب السيطرة عليها».

يضيف هذا المصدر: «سيكتشف اللبنانيون بعد حين وفي مستقبل قريب أهمية الدور الوطني الذي لعبه الرئيس سليمان بدقة واحتراف عندما حال دون حدوث انقسام وانفراط عقد الحكومة، وعندما ساهم عبر ذلك في التمهيد للتسوية الآتية وابقاء ظروفها ومقوماتها وأرضيتها السياسية متوافرة، وسيكتشف اللبنانيون أيضا ان هناك يدا لبنانية كانت «تشتغل» بصمت وفاعلية على خط المسعى السوري ـ السعودي، هي يد الرئاسة الأولى، وان هذا المسعى الذي انطلق من بعبدا ومن تحت سقف قمة بعبدا الثلاثية مازال قائما ويحرز تقدما، وان كل ما قيل عن رئيس الجمهورية ودوره في هذه المرحلة كان أحيانا يعكس سوء ظن ونية وافتراء، وأحيانا كثيرة سوء فهم واطلاع، وجهلا بالواقع والوقائع.

ان الاعتقاد بأن الرئيس ميشال سليمان كان على هامش الأحداث والأزمة، أو بأنه لم يقم بدوره كما يجب، هو اعتقاد خاطئ تماما ولا يمت الى الواقع بصلة، والعكس هو الصحيح، لأن الرئيس قام بدور حيوي بعيدا عن الأضواء والأهواء وظل على اتصال دائم بالرئيس السوري بشار الاسد وبالقيادة السعودية بعد اضطرار الملك عبدالله للانتقال الى الخارج للمعالجة، وتابع بدقة وعناية الاتصالات ونتائجها، وبقي على اطلاع على كل التقدم المحقق في اللحظة والتفصيل، ولم يتردد في المبادرة والتدخل لتدوير الزوايا واحتواء التوترات كل مرة استدعى الوضع مثل هذا التدخل، وسيظل الرئيس ميشال سليمان مثابرا على هذا النهج الوطني وهذه الجهود المركزة الى ان تؤتي ثمارها».

يرى الرئيس سليمان ان الآمال معقودة على المساعي السورية ـ السعودية ولكنها وحدها لا تكفي اذا لم تلاقها ارادة لبنانية وطنية جامعة واستعدادات طيبة تهيئ أرضا صلبة ومناخا ملائما للتسوية التي تتطلب تنازلات من الطرفين ولابد ان تنتهي الى «لا غالب ولا مغلوب» ولا يشعر معها أحد بانه «مكسور أو مقهور أو مظلوم» وهذه التسوية التي تتحرك تحت المظلة السورية ـ السعودية الواقية هي في النهاية تسوية لبنانية وطريقها تمر في بعبدا.

أخبار وأسرار لبنانية

سيناريوهات مبالغة: تعتقد مصادر في 14 آذار ان هناك «مبالغات» في كل ما قيل ويقال عن سيناريوهات لتسوية معينة تتعلق بالمحكمة الدولية ومسار التحقيق الدولي، حتى ان المصدر ذاته يعتقد انه «لا بحث عن تسوية بالمعنى الدقيق والشامل للكلمة في كل الاتصالات الجارية، بل ثمة مسعى لمحاولة التوصل الى معالجة الوضع الناتج عن شل العمل الحكومي، وحماية الاستقرار الداخلي من أي قرار اتهامي قد يصدر بحق طرف معين».

شيك مؤجل..أم بلا رصيد؟: ترى مصادر سياسية في المعارضة انه اذا كان البعض يعتبر أن التسوية الجاري إنضاجها بين دمشق والرياض، بمثابة «شيك مؤجل الدفع حتى إشعار آخر»، فإن في محيط رئيس الحكومة من يعتبرها شيكا بلا رصيد حقيقي، مبديا حماسته المفرطة لصدور القرار الاتهامي، معتبرا أن التسوية مع حزب الله بعد الاتهام ستكون أفضل لفريق رئيس الحكومة، أما عقدها قبل صدور القرار فمعناه أن الحريري سيمنى بخسائر كبرى وسيدفع ثمنا باهظا.

ولكن الحريري في حاجة الى التسوية، لان صدور القرار الاتهامي بذات السيناريو الأميركي ـ الاسرائيلي الاتهامي لحزب الله قد تترتب عليه مضاعفات وتبدلات جذرية، وهناك نصائح مباشرة أسديت لجهات محلية وغربية بهذا المعنى.

حكومة تكنوقراط: ينقل عن سفير دولة عربية مؤثرة في المعادلة السياسية اللبنانية قوله ان حكومة الوحدة الوطنية تحولت من خلال التجارب التي مرت بها «عاجزة عن التصدي لأي ملف، ولو كانت تكنوقراطية لكان هذا الاختيار أفضل، لأنه يسير شؤون الدولة والناس».ويعي المحيطون بالرئيس الحريري سلبيات الأداء الحكومي والشلل الحاصل على صعيد المهمات الموكلة إلى الوزراء، ويقولون إن التعطيل سيستمر إلى حين جهوز التسوية العربية.

اعتبارات الحملة على الرئيس: في رأي مصادر مراقبة ان جانبا من الحملة على رئيس الجمهورية قد يكون متصلا باعتبارات خاصة من بينها على الأرجح استمرار رئيس الجمهورية في استقبال سياسيين وشخصيات خرجوا أخيرا من تحت المظلة السياسية لأحد التيارات المعارضة، كان آخر هؤلاء القاضي يوسف سعد الله الخوري الذي زار بعبدا الاسبوع الماضي بعد اللواء عصام أبوجمرا الذي كان في عداد الوفد المرافق للرئيس سليمان الى الدوحة أخيرا، مما يجعل الحملة على الرئيس سليمان شخصية نوعا ما مغلفة بطابع سياسي او مطالب كبيرة لفريق سياسي وفق ما ترى هذه المصادر.

جنبلاط إلى باريس قبل الجميل وجعجع: زيارة النائب وليد جنبلاط الى باريس للقاء الرئيس نيكولا ساركوزي يرجح ان تحصل قبل زيارتي د.سمير جعجع والرئيس أمين الجميل نهايات يناير.

وسام جوقة الشرف للوزير بارود: أبلغ السفير الفرنسي في لبنان ديني بييتون وزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود بان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وقع على مرسوم يقضي بمنح الوزير بارود وسام جوقة الشرف وهو أرفع وسام فرنسي، وذلك تقديرا من الرئيس ساركوزي لما قام به الوزير بارود من انجازات في وزارة الداخلية.

ويأتي التقدير الفرنسي بعدما سبق لبارود ان حصل على جائزة الأمم المتحدة وغيرها من جوائز التقدير التي حصدها منذ توليه الوزارة. وقد اختير العام الماضي كرجل العام وكان من بين 20 شخصية عالمية تحظى بالتأييد الشعبي كشخصية محببة وكأهم مسؤول في تطبيق القوانين، اضافة الى تقديرات كثيرة حصدها الوزير بارود منذ توليه وزارة الداخلية.

كما حصل على تقدير وثناء الرئيس جيمي كارتر لانجازه الاستحقاق الانتخابي بمعايير عالمية عالية، واعتبره كارتر الذي راقبت مؤسسته الانتخابات في أكثر من مئة بلد، أفضل وزير داخلية بعدما أتم الانتخابات في لبنان في يوم واحد، واعتبر ذلك انجازا استحق ثناء وتقدير كل الأطراف اللبنانية على حياد الدولة وعلى انجازها انتخابات نزيهة وشريفة.

مصدر لـ «الأنباء»: الحريري ونصر الله مع الاتفاق لكن أحدهما لا يستطيع أن يعطي الآخر ما يريده

بيروت ـ ناجي يونس

يقول مصدر نيابي لبناني متابع للتطورات ان الحوار السوري ـ السعودي وفر أمورا ذات شأن للبنان، فقد ضبط الخطاب السياسي لكلا الفريقين فبات تحت سقف محدد، وحال دون وقوع الفتنة ولم تنزلق الاوضاع ولم ينهر الواقع السياسي والحكومي ولم يحدث الاخطر الذي خشي منه الكثيرون.

ويضيف: لقد تبلغ حزب الله من الجميع حتى من الروس انه يستحيل عليه الذهاب الى النهاية وتنفيذ تهديده، اذ ان أي حدث أمني في لبنان سيرتد على المنطقة بالتالي فإن الدول لن تسمح بأي انزلاقة خطيرة من هذا القبيل، مما يفسر هدوء خطاب السيد نصرالله وحزب الله بشكل لافت طيلة أشهر عدة.

وهناك اليوم شبه قناعة أو تأكيد انه لا خوف من وقوع عمل أمني كبير في لبنان وهو ما ينسحب على المعادلة الراهنة وفي الافق الملموس ومن ضمن المعطيات السائدة على الموجة المتوسطة، الا ان ما يصح اليوم قد لا يصح غدا اذا ما طرأت تبدلات على الحياة السياسية والواقع الداخلي اللبناني.

وأكد المصدر النيابي لـ «الأنباء» ان الحوار السوري ـ السعودي يتعامل مع مجموعة أفكار وأفكار مضادة ولم يحقق أي تسوية حتى اليوم، وخشية الجميع من تدهور الاوضاع يدفع بهم الى التمسك بهذا المسار لئلا يخرج الواقع اللبناني عن السيطرة، اذ لا بديل من هذا القبيل، وهناك خوف مما قد يحمله الفراغ على أكثر من صعيد.لكن المصدر النيابي شدد على القول ان الرئيس الحريري والسيد نصرالله يرغبان بجد في الاتفاق ووضع حل للمأزق القائم، إلا ان كلا منهما لا يستطيع أن يعطي الآخر ما يطلب منه وهو ما يسهم بقوة في إيصال الحوار الى أفق مسدود. ومع ذلك يبقى الحوار خيارا وحيدا.